الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

~~A/35/505~~
S/14020
25 June 1980
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والثلاثون
البند ١٠٦ من القائمة الأولية *
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية

مجلس الأمن
السنة الخامسة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الامم المتحدة

بالاشارة الى الوثيقة IIV/80/31 الموزعة بناء على طلب الممثل الدائم لايران مع نص برقية موجهة الى سيادتكم من قبل وزير خارجية ايران أتشرف ، بناء على تعليمات من حكومتي ، بأن أبين أن المزاعم المذكورة تشكل تدخلا فاضحا وغير مقبول في الشؤون الداخلية للعراق .

ان البرقية الايرانية تتضمن مزاعم لا أساس لها من الصحة مؤداها أن حكومتي لم تكترث بمبادئ حقوق الانسان وارتكبت أخطر انتهاكات لها عن طريق القيام " على عجل " بطرد " آلاف الايرانيين وكذلك المواطنين العراقيين ذوى الاصل الايراني عبر الحدود الى ايران " ، وبذلك فرضت على ايران وضعا يتسم بوجود لاجئين . وفي حين ان من الصعب تصور سبب اعتبار عودة مواطنين الى بلدهم وضعا يتسم بوجود لاجئين يتوجب ان نتذكر ان شعب العراق قد عرف عبر العصور بحسن استضافته لجميع أولئك الذين كانوا ينشدون ملاذا وملجأ في العراق . ويصدق ذلك بصورة خاصة على الايرانيين الذين كانوا دوما موضع ترحاب من قبل جيرانهم العراقيين الذين تربطهم بهم أوثق الأواصر الدينية والتاريخية والحضارية . ومع ذلك فلا يمكن ان يتوقع من أية دولة في العالم ، مهما كانت سياساتها المتعلقة بالهجرة كريمة وسخية ، أن تتغاضى عن نشاطات اجرامية غير قانونية تقترف داخل حدودها من قبل مهاجرين أجانب على حساب أمنها وسلامة وخير مواطنيها . ان الايرانيين في العراق قد اقترفوا أعمالا ارهابية فاضحة بتحريض من الحكومة الايرانية وبدعم كامل من لدنها . وان الأعمال الاجرامية التي قوامها القاء القنابل واطلاق النار والحرق

* A/35/50 .

ودس السم التي ارتكبت بدون تمييز قد أدت الى خسارة أرواح بريئة شملت الأطفال والطلبة الشباب والنسوة والشيوخ . وقد شوه وجرح العديد من الاشخاص في الجوامع والجامعات والمدن والقرى عبر البلاد ، ان هذه الافعال قد لقيت استحسانا صريحا من جانب الدوائر الرسمية الايرانية التي عرضت صراحة وبصورة متكررة السكان على الاطاحة بالحكومة (كذا) باسم ما يدعى " الثورة الايرانية".

ثم ان الحكومة الايرانية من خلال زعمها حدوث " خرق خطير لمبادئ حقوق الانسان " تنتحل لنفسها دورا تبشيريا هو دور التحدث باسم ما يدعى " الأكثرية الشيعية في العراق" . وهي تدعي ان ايذاء منظما يرتكب ضد هذه الاكثرية ، ومن المعروف على نطاق واسع ان احدى السياسات الاساسية للحكومة العراقية هي الفصل الكامل بين شؤون الدولة وأمور الدين . وفي الوقت نفسه فان حرية الدين والعبادة مكفولة كليا لجميع الفئات الدينية . وهذه هي السياسة الوحيدة التي تنسجم مع حقوق الانسان والحريات الاساسية في عالم اليوم .

الا ان المرء حين ينظر الى الساحة الايرانية يجد ، رغم ما يطلق من مزاعم ، واقعا مختلفا. ان الدين الاسلامي الحنيف قد صيّر الى تشويهه ، بل الحط من قدره ، من خلال نظرة طائفية ضيقة ، مما أدى الى تمييز بالجملة على أساس العنصر والدين . ان الحكومة الايرانية لا يمكن ان تتستر وراء ما تدعي انه تعاليم دينية ، ذلك لأن الرأى العام العالمي المستنير لا يمكن خداعه حول سجل حقوق الانسان لحكومة ماتزال تحتجز اناسا بشرا كرهائن لأغراض دعائية سياسية كما اعترف كبار مسؤوليها مؤخرا . والحق ان الحكومة الايرانية مهما اطلقته من مزاعم فهي لا تستطيع اخفاء سياساتها العنصرية التمييزية ضد كل الأقليات الدينية والقومية في ايران التي أخضعت بصورة منظمة الى الهلاك لا لسبب الا لأن هذه الأقليات تطالب بالاعتراف بحقوقها الدينية والقومية . ان الحكومة الايرانية لا تستطيع ان تتكر أن سلطاتها لا تلتزم بالمعايير المتعارف عليها دوليا للمحاكمات ومعاملة السجناء .

ومما يبعث على الضحك حقا ان الوثيقة الايرانية تشير الى مناقشة في الدورة الثامنة والعشرين للجنة حقوق الانسان يزعم انها تمت حول ما سمي " عملا مماثلا " لذلك الذى تشير اليه الوثيقة الايرانية . وتصحيحا لذلك لابد من القول ان تلك المناقشة تمت بمبادرة من لدن نظام الشاه وأن المزاعم المماثلة التي لا أساس لها من الصحة قد رفضت كليا في وقته من قبل اللجنة عندما اكتشفت أغراضها الدعائية . بقي على المرء أن يتساءل عما اذا كان الحكام الحاليون لايران ليسوا " شاهات " بلباس جديد نظرا لكونهم يشتركون فيما يبدو مع الشاه في فلسفة مؤداها أن حقوق الانسان يصار الى التلاعب بها لمجرد أغراض دعائية .

ان سياسات العراق الداخلية والخارجية عموما ، وفي ميدان حقوق الانسان خصوصا ، ليست بحاجة الى الدفاع عنها . وان احترام حكومتي لحقوق الانسان وتمسكها الثابت بمبادئ وقواعد القانون الدولي والسلوك المتمدن ليست بحاجة الى تزكية أحد ، وبخاصة تزكية الحكومة الايرانية. ان على السلطات الايرانية ان تستلهم درسا من التاريخ الحديث لايران حيث آلت المخططات الفخمة

المهيبة الى الخزى والخسران والخذلان . فخير بهذه السلطات ، ان هي أرادت أن تنصف نفسها وتنصف الشعوب الايرانية ، في أن توجه طاقاتها صوب اصلاح الوضع في ايران من خلال التعاون مع جيرانها .

وأتشرف بأن أرجو توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن .

(توقيع) صلاح عمر العلـــــي
الممثـــل الدائـــم

- - - - -